

ارتفاع الخطر على حياة القاصرين المعتقلين تعسفيا في السعودية



حذرت مصادر حقوقية من ارتفاع الخطر على حياة القاصرين الثمانية المهددين بالقتل تعزيرا في سجون السعودية، مع تأكيد مصادقة المحكمة العليا على حكمين ومصادقة الاستئناف على أحكام أخرى وتحويلها إلى العليا.

وتشير معلومات وصلت إلى المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إلى أن محكمة الاستئناف المتخصصة حولت مؤخرا قضية القاصرين يوسف المناسف وعلي المبيوق إلى المحكمة العليا.

وكانت المحكمة العليا قد أعادت الحكم إلى محكمة الاستئناف منذ ما يقارب السبعة أشهر، إلى أن عدلت الأخيرة ملاحظات وأعادتها إلى المحكمة العليا التي تعد المرحلة الأخيرة قبل التنفيذ.

وكانت السعودية ردت على مقررین خاصين تابعين للأمم المتحدة بنكران الانتهاكات التي تعرض لها المناسف وخاصة التعذيب وسوء المعاملة.

كما نفى الرد أن يكون قاصرا وقت حصول التهم، على الرغم من أن تحليل التهم التي وجهت له من قبل النيابة العامة أكدت أن عمره كان بين 15 و16 عاما وقت حصول بعضها .

وتشير المنظمة الأوروبية السعودية إلى أن المعطيات الأخيرة تضاف إلى معلومات قد وصلتها عن مصايفات تعرضت لها عائلات قاصرين مهددين بالقتل على خلفية تواصلهم مع الديوان الملكي ورفع طلب عفو.

وتوضح المنظمة فإن من حق المحكوم بالقتل طلب العفو، من صاحب العلاقة، وبما أن الحكم تعزيري، فلا يوجد ضحية ولا عائلة ضحية، والجهة الوحيدة المخولة للعفو هو "ولي الأمر"، أي الملك، ويعتبر الديوان الملكي طريقة التواصل الوحيدة بين المواطنين والملك وولي عهده.

وترى المنظمة أن ممارسات السعودية السابقة من حيث تنفيذ الأحكام من دون إبلاغ العائلة، يضاف إلى انعدام الشفافية لجعل من المستحيل توقع المدة ما بين تحويل القضية إلى العليا ومصادقتها ووقت التنفيذ، إلا أن القضايا التي سبق رصدها تؤكد أن حياة القاصرين الثمانية في خطر وشيك.

وبحسب المعطيات الأخيرة التي تتبعتها المنظمة:

صادقت المحكمة العليا على حكمي القتل تعزيرا بحق كل من جلال اللباد وعبد الله الدرازي من دون أن يتم تبليغ العائلات أو المحامين، وبالتالي فإن الحكمين قد ينفذان في أي لحظة بعد توقيع الملك.

حولت محكمة الاستئناف المتخصصة حكمي القتل تعزيرا بحق كل من يوسف المناسف وعلي المبيوق وحسن زكي الفرج وعلي السبيتي إلى المحكمة العليا التي تعد آخر مرحلة قضائية قبل التنفيذ.

أعادت المحكمة العليا الحكم بالقتل بحق جواد قريريم إلى محكمة الاستئناف المتخصصة لتعديل ملاحظات منذ أشهر.

صدرت أحكام قتل تعزيرية بحق مهدي المحسن.

وتؤكد المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن مصادقة محكمة الاستئناف ولاحقا المحكمة العليا على أحكام قتل على الرغم من تأكيد المتهمين فيها انتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب أمام القضاة، وعدم التحقيق بشكل جدي وفاعل في ذلك، يؤكد شكلانية المراحل القضائية المتتالية التي تتغنى بها

الحكومة السعودية، وعدم استقلاليته.

كما أن الاستمرار بإصدار ومصادقة أحكام بتهم ترتكز على قانون الإرهاب سيئ السمعة، ومن دون أن تكون من الجرائم الأشد خطورة في القانون الدولي هو انتهاك صارخ للقوانين الدولية.

وتشير المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان إلى أن السعودية روجت خلال السنوات الأخيرة إلى أنها أوقفت أحكام القتل بحق القاصرين، وبدلاً من التغيير على أرض الواقع، عمدت إلى الإنكار والتضليل والتلاعب في ردودها على رسائل الأمم المتحدة المتعلقة بالقاصرين الذين يواجهون جرائم حصلت حين كانت أعمارهم أقل من 18.

وتوضح المنظمة أن إصرار الحكومة السعودية على هذه الممارسات التضليلية، يضاف إلى التطورات الأخيرة في قضايا القاصرين الذين تتابع قضاياهم، ليؤكد أن الخطر على حياتهم وشيئ.